

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### استئمam المحقق الثانيي ردًا على الاستغال اليقيني

لقد استشكل المحقق الثانيي على الكفاية بأن تفككه بين الاستغال و البراءة - لدى الشك في اعتبار القصد للمتعلق - قد انبى على تميز:

1. المسبيبات الشرعية - أي باب التكاليف - حيث تخضع للبراءة الشرعية.

2. عن المسبيباب العاديه حيث تتطلب الاستغال فحسب.

فرغم أن كلها يعداد من الشك بين الأقل والأكثر إلا أن الأسباب العاديه العقلية لا تتقبل البراءه إطلاقاً إذ وضعها ورفعها ليست بيد الشارع أساساً.

ثم استكمال استشكاله على البناء قائلًا:

«وأما فساد البناء فلأن باب «الملاكات والأغراض» - كما أشرنا إليه سابقًا وأوضحتنا في بحث الصحيح والأعم - أجنبي عن باب «المسبيبات» بالكلية ونسبة الأفعال إليها (الأغراض) نسبة المعدات إلى معلوماتها (حيث إن الفعل يعني الملاك المكتوم) لا نسبة الأفعال التوليدية إلى ما تولد منه (حتى تعدد من باب العلة والمعلول) وعلى تقدير التسليم فترتبها (الملاكات) على الأفعال تكويني خارجي لا يعني شرعيا بداهة أن الشارع يأمر بفعل ذي مصلحة (فالمامور به هو الفعل فحسب) لا أنه يجعل فيه المصلحة فالمصلحة غير مجعلة (ولا مأمور بها) والمحظوظ هو الأمر فقط فلا تكون ملزمة بين جريان البراءة في المحصلات الشرعية وبين جريانها في أجزاء المأمور به إذا فرض كونه من قبل الأسباب إلى مسبباتها فلابد من القول بالاشغال عند الشك في الأقل والأكثر وإن قلنا بالبراءة في المحصلات الشرعية .... إن هذا مبني على لزوم تحصيل الغرض وكونه تحت التكليف وقد بيّنا بطلانه وأن الملاكات ليست تحت اختيار العبد و ما هو تحت اختياره نفس الفعل الذي هو معذ لحصول الملاك».

· فبساطاً لهذه النكتة الرهيبة، لاحظ «الصلة» التي تهيا و تمهد الظروف كي تناول «ملوك التنهي عن الفحشاء» إذ نفس هذا الملك بما هو عديم الطاقة للمكلف ولهذا لم تتعلق التكاليف والخطابات بالأغراض النهائية.

Ø و هذه النكتة الداعمة تعدد أيضًا ردًا صارما على أتباع تفكير «مقاصد الشريعة» حيث تخيلوا أن الشارع قد أمرهم بالغایات و الملاكات الكلية فاستنبطوا غلطًا أن الشارع قد استوجب كافة الأمور المُنتهية إلى «حفظ النفس أو العقل أو العدالة أو الكرامة الإنسانية أو...» بينما قد فشلت أدمعتهم في فهم أن الشارع قد حدد الواجبات والمحرمات واحدةً تلو الأخرى بحذافيرها تماماً - لا بإعطاء ملوك كلّي بحث حتى نستخرج المقاصد - ففي امتداده قد أمرنا تعالى بتوفير مقدمات القسط وإعدادها قائلًا: «ليقوم

النّاسُ بِالْقُسْطِ»[1] لا بوجوب كلّ ما يؤدّي إلى القسط -زعماً منهم- إذ الأغراض والأهداف الشرعية ربما تتحقّق و ربما لا فنظراً لذلك قد استوجب الأفعال والسلوكيات الاختيارية للإنسان بحيث ستُصبح مُدَّاتٍ و مقتضيات لهذه الغايات و الدّواعي غير الاختياريات فإنّها محض داعية و محرّكة للمكّف -ليست إلا- لا علة لتحقق المعلول كما زعموه.

Ø و على إثره أيضاً قد أسلفنا عن المحقق الثانيي - هذه المعطيات الاجتهادية الرّصينة - قائلًا:

«و بالجملة: 1. كُلُّما كان نسبَة الأثر إلى الفعل الاختياري نسبَة المعلول إلى العلة التّامة أو الجزء الأخير من العلة، يصح تعلق إرادة الفاعل به نحو تعلقها بالفعل الاختياري. 2. وإن كان الفعل الاختياري من المقدّمات الإعدادية (المقتضية) للأثر المقصود، فلا يمكن تعلق إرادة الفاعل به (كإرادة دواعي الشّارع و ملائكته) لخروجه عن تحت قدرته و اختياره، و لا يمكن تعلق الإرادة بغير المقدور، بل الإرادة الفاعلية مقصورة التّعلق بالفعل الاختياري (فحسب) و أمّا ذلك الأثر فلا يصلح إلا أن يكون داعياً للفعل الاختياري، فمثل صيرورة الزّرع سبلاً إنما يكون داعياً إلى الحَرث و السّقي، ظهر الفرقُ بين باب الدّواعي (الخارج عن طاقة البشر) و بين باب المسبّبات التّوليدية (المُنجِبة للأثر المطلوب مباشرةً كالأحراق).»[2]

فرغم الإطناب الوسيع، إلا أنها إجابة حكيمة و مستحکمة تجاه أعقون «مقاصد الشّريعة» المزيفة حيث يعتقدون عكسَ ما تلوّنواه عليك تماماً فيضعون الأصل الأساسي للتّكليف هي «الملّاكات و الدّواعي» غير الاختيارية و يُرتبّون عليها الآثار الشرعية و يُشرّعون منها تشريعات بدعيّة.

فبالنّالي تتحمّ علينا ملاحظة «كيفية تحقّق الأثر النّهائي»:

• فلو حَقَّ لنا العنوانُ الخاصُّ الأثرَ مباشرةً و بلا وسيط -بنحو العلية التّامة- لأصبح «مسبباً توليدياً» بحيث سيقدر المولى أن يأمر به تماماً، وذلك نظير:

Ø ملاك حفظ العقل حيث قد وردت العلل المنصوصة بشأنه قائلةً: لأنّه مسكن، فحينئذ سيتساوى تعبير المولى قائلًا: «لا تشرب الخمر» -أي السبب- أو قائلًا: «لا تَسَكّر» -أي المسبّب- فإنّ «الإسّكار أو احتفاظ العقل» يُعدّ تمامَ العلة للحكم، و حيث أصبح سبباً توليدياً فامكّن تعلق الأمر الشّرعي عليه أيضاً.

Ø والتّوصيلات حيث لا يتفاوت أن يُعبر المولى: «طهّر ثوبك» أو يُعبر: «اسكُب الماء عليه» إذ بمجرد أن يتحقّق السبب -بأيّ نحو- فسيتجّلّ الأثر المسبّب تلقائياً فيعدّ المرء ممثلاً.

• ولكن لو لم يُحقِّق ذلك العنوانُ الخاصُّ، الأثر النّهائي مباشره، لعدّ من «الدواعي الباعثة و الملّاكات الكامنة» لأنّه يُعتبر جزء العلة لا تمامها، فحينئذ سنفتر إلى انضمّام علة أخرى أيضاً كي تُتّبع أثرها المطلوب، فلأجل هذه النّقطة قد عرّفت الدّواعي و الملّاكات، بالمقتضيات و الفوائد المَزروعة في العمل، فنظرًا لمجرد داعويتها، لم يتعلّق بها التّكليف و لم نؤمّر بآثارها «كتحصيل المراجيح أو القربيّة أو....» و لم يحقّ لنا أن نعتبرها مصدرًا تشرعيّاً كما زعمه أصحاب «مقاصد الشّريعة» لأنّها خارجة عن إدراك البشر -لنقسان عقله لإدراك أبعادها-[3] و لهذا تُعدّ مجرّد داع و محرّك للمكّف بنحو العلة الإعدادية -لا العلية التّامة للتّكليف.

Ø فلو رأينا المولى -صُدفة- أمراً بالدواعي و الملّاكات، لَتَوجّب حمله على «تحصيل مقدّماتها التي قد علّمنا» فحينما:

- أوصانا تعالى «بِالذِّكْرِ الْكَثِيرِ» قائلًا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا» فقد نَقَحَ كيفيّة هذا العنوان أيضًا بتسبيحات الزّهراء عليها السلام و بسائر الأدعية الشّرّيفة.

- و استوجَب تعالى ملاك «الْتَّقْوَى» فلم يقصد امثاله بأي شكل و بنحو العلية التامة، كلا، بل قد دعا المكافف لإعداد مقدماته التوفيقية - كالصلة و تجنب المحرمات - فإنها تعد جزء العلة للتقوى، لأن «أثر التقوى» ليس بيد المكافف و لا يتحقق بسرعة كالأسباب التوليدية المذكورة.

- ألمتنا بملاك «عدم الضرر والإضرار» فقد نبهنا بأنه داع و مقتضٍ صرف بحيث لا يُسوغ لنا أن نُشرِّع تحريم «كل ضرر» كما يصنعه أصحاب «مقاصد الشريعة» بل «الضرر المعتدٌ به عقلائيًا» - كالإهلاك - فهو المحروم جزماً لأنه يُولد الأثر مباشرةً و بلا توسيط علة، فيندرج ضمن الأسباب التوليدية و يتعلق به الحكم الشرعي.

- أجل، ثمة مائز رئيسيٌ ما بين عقيدة «مقاصد الشريعة» و بين منهاج «مذاق الشريعة» فإن الفقيه سيستشهد فيستيقن من الثاني الحكم الشرعي عبر استقصائه لكافة أبعاده الفقهية و الإلمام التام بالفروعات الشرعية و نماذجه الدانية واحدةً تلو الأخرى ثم يتذوق أخيراً مذاق الشارع في تلك المسألة المحددة فقط، [4] بينما نؤوا المقاصد، يتكونون منذ البداية على الغايات و الملوك كمقاييس رئيسيٌ شاسع ثم يطبقونها على الفروعات - عكس المذاق الشرعي - كطرح الأحكام المضادة للعدالة و للكرامة و للعقل و... و استئصاله تماماً.

و حسماً للحوار، حينما استنتاج المحقق النائي هذه التكاثر اللامعات، فشرع في تطبيقها على مبحث الشك في التعبدي و التوصلي قائلاً:

«ولو سلمنا كونه تحت الاختيار و انه المسبب لفعل الخارجي فقد بینا في بحث الصحيح و الأعم انه كلما كان هناك مسبب توليدی يكون تحت الاختيار فلا محالة يكون هو المأمور به حقيقة و لو فرض كون السبب في لسان الشارع مأموراً به فلا محالة يتقييد المأمور به بالمبسب قهراً ضرورة انه لا فرق بين امر المولى بالإحراء و امره بالإلقاء مثلاً فان الأمر بالإحراء امر بالإلقاء كما ان الأمر بالإلقاء امر بالإحراء لا محالة فإذا شك في السبب فلا محالة لا تجري البراءة[5] و يكون مقتضى القاعدة هو الاشتغال» [6]

[1] سورة الحديد الآية 25.

[2] فوائد الأصول ج 1 ص 67-70.

[3] فنظرأ لقصور عقل البشر المحدود، قد حدد لنا الشارع -منذ البداية- أساليب التقارب و التعبد و التذكرة و السلوك الصائب كتبسيحة الزهراء سلام الله عليها و كأفعال الصلاة و أعمال الصيام و الزكاة و الاعتكاف و... (الأستاذ المجل).

[4] وقد مثل الأستاذ معظم للشّم الفقاهي و المذاق الشرعي قائلاً: «نظير تحريم الضرر المحتمل -إضافة إلى دليله العقلي- و نظير انزعاج الصائم و تأديبه من صومه كألم الرأس و الصداع، و نظير تقديم عطش الحيوان على الغسل و الوضوء، و نظير انعدام مرجعية المرأة و جهادها و قضائها و...»

[5] نسبة الواجبات إلى الأغراض و ان كانت نسبة الأسباب إلى مسبباتها على الأصح إلا ان ذلك لا يمنع من الرجوع إلى البراءة في ظرف الشك فان تطبيق ما يفي بفرض المولى على ما امر به انما هو وظيفته و لا يجب على العبد بحكم العقل إلا الإتيان بما امر المولى به و اما الزائد على ذلك مما يحتمل دخله في غرض المولى فاحتمال العقاب على تركه يدفع بحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان و انتظر لذلك مزيد بيان في محله إن شاء الله تعالى

[6] نابيني محمدحسين. أجود التقريرات. Vol. 1. ص 120-121 قم - ايران: كتابفروشی مصطفوی.